



## انتفاضة البحرين

### الطريق إلى ثورة ١٤ فبراير: الخروج على مركزية السلطة المطلقة

❖ عباس المرشد



البحرين أصغر دول الخليج العربي، إذ لا تتعدى مساحتها ٧٦٠ كيلومتراً. لكنها تحتل موقعا مهماً في السياسة الدولية لوقوعها بين دولتين مؤثرتين: إيران شرقاً، والسعودية غرباً. كما أنها تستضيف مقر الأسطول الأمريكي الخامس، الذي يضم أكثر من خمسة آلاف جندي من البحرية الأمريكية، وعدداً كبيراً من المارينز. تاريخياً، تولت الإدارة البريطانية أمور البلاد إلى أن نالت الاستقلال (١٩٧١)، وذلك بعد تقرير مبعوث الأمم المتحدة إلى البحرين، المعني بتقرير المصير. كان الاستقلال فرصة تاريخية (لم تُقتنص) للخروج من نظام المشيخة الإقطاعية، والاستعداد لبناء دولة حديثة قائمة على المواطنة وإنهاء نظام الرعايا والاتباعية.

❖ كاتب من البحرين. والمقال يعبر عن الأطروحة الأساسية لكتاب يُعدّه الكاتب عن ثورة البحرين.

الأمر الذي انتزع أيُّ بُعدٍ استقلاليٍّ من المؤسسات السياسية والمدنية، وجعل المجتمع المدني ضعيفاً وتابعاً للسلطة.

يتيح البحثُ في سلسلة الأحداث الجارية توفيرَ الإطار المفاهيمي لحركة الاحتجاجات في البحرين. كما يُقدِّمُ رابطاً بسياقها المحليّ والريعيّ العربيّ، مع التأكيد على الطابع الاستثنائيّ للأحداث المظلمة التي وقعت بعد مارس ٢٠١١. وهذا يُلقي الضوء على مفاهيم المواطنة الحديثة داخل الحقب المختلفة، ويقارب الآثار التي ترتبت على عدم إنجازها. يرتبط ذلك بفحص مبدأ «المواطنة الدستورية» قبل ١٤ فبراير، وكيف أدى غيابُه (أو ضبايته المفتعلة) إلى ترسيخ ممارساتٍ ممنهجةٍ غلبت على سياسة الدولة - بما في ذلك سياسة التشطير الطائفيّ، وسياسة بناء شبكاتٍ زبائنيةٍ خاصةً بنظام الحكم. هذا يقودنا إلى فرضيةٍ مهمة، وهي أن قضية «نظام السلطة» في البحرين أعقد من أن يتمّ تكييفها عبر تسوياتٍ بين اللابيين السياسيين، لأنها تطول قاعدته التي يقف عليها، وتغييرها يعني تغييره وتغيير مراكز تقاسم القوة فيه. سيكون تحليل نظام السلطة في البحرين كفيلاً بفهم أوسع لها، وسيتمكّن من التفاعل معها بشكلٍ أكثر كفاءة. وهذا من شأنه تغييرها بشكلٍ أو بآخر.

### الخروج على المركزية السلطوية

ما يربط الربيعَ البحرينيّ بالربيع العربيّ يقع ضمن محور تفكيك مركزية السلطة السياسية، ومحاولة البحث عن أطرٍ بديلةٍ تعيد توزيع النفوذ، بحيث يُسمح للفئات المهمّشة بممارسة العمل السياسي وفق خيارات أفضل، ويُسمح للجميع بالحصول على نسبةٍ من السلطة بعد إعادة توزيعها وفق رؤيةٍ مؤسّساتيةٍ ديمقراطيةٍ محكومةٍ بضوابطٍ دستوريةٍ.

إنّ العامل الجامع (النموذج الكليّ) بين أنظمة الحكم العربية هو تمكّن المركزية السياسية وتضخّمها ضمن حلقةٍ ضيقةٍ تقوم بالاستحواذ على المقدار الأكبر من السلطة والثروة، مقابل تهميش سائر الفئات المجتمعية ورهنها لمتغيرات أفراد السلطة المركزية. ومن شأن هذا النموذج أن يصل إلى نهايةٍ شبه محتومة: الانفجار والانكشاف أمام أيّ محاولةٍ تغييريةٍ.

في البحرين، مُعامل المركزية السياسية هو الأقوى بين دول الربيع العربيّ، وهذا يتضح بالنظر إلى أنّ النظام فيها ملكيٌّ ينصّ الدستور على أنّه وراثيٌّ في آل خليفة. وبحسب نصوص دستور ٢٠٠٢، فإنّ الملك هو الفاعل الرئيس في المجالات كلّها، إذ يهيمن على السلطات الثلاث ويتعالى عليها. ومن هنا جاءت ثورة ١٤ فبراير لتتوّج مهمتها بوضع دستورٍ جديدٍ يُشكّل قطيعةً نهائيةً مع ماضي الاستبداد، ويتكفل بتحقيق الانتقال الحاسم إلى النظام الديمقراطيّ المتعارف عليه دولياً والمتماثل مع إرادة الشعب الذي نجح في كسر جدار الخوف والصمت والتردد. ولكي تتضح الأبعاد الخلفية لثورة فبراير، نُقدّم موجزاً لأهمّ مستويات المركزية السياسية في البحرين.

### مستويات المركزية السياسية

تتجلّى المركزية السياسية داخل النظام البحرينيّ في عدّة مستويات. أولاً: المستوى الدستوريّ. يُعتبر دستورُ البحرين الصادر عام ٢٠٠٢ نموذجاً «مثاليّاً» لتكريس النزعة المركزية، والبُعد عن أطر الديمقراطية. ويمكن تمييزُ السلطة المركزية وفق مسارين:

المفارقة أنّ البحرين، بعد أربعين عاماً من الاستقلال، شهدت في ١٤ فبراير ٢٠١١ أكبر حركة احتجاجية للمطالبة بإصلاحاتٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ، وإعادة الاعتبار إلى الفرد المواطن. لقد أوجد الانتفاضة الثوريّة إجماعاً شعبياً نادراً، يكاد يشبه أحداث ١٩٥٤ عندما تشكلت هيئة الاتحاد العليا التي طالبت بما يكاد يتطابق والمطالب المرفوعة طوال التاريخ السياسيّ للبحرين. وإذا كانت أحداث الربيع العربيّ حافظاً قوياً في تشكيل الزخم الجماهيريّ للثورة البحرينية، فإنّ بعدين أساسيين يميّزان هذه الثورة عن انتفاضات الربيع الأخرى:

- حجم العنف الذي مورس ضدّ المحتجين مقارنةً بالدول الأخرى، فقد أظهر العنف الرسميّ ممارساتٍ غير مسبوقةٍ في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، بما فيها سياسات الفرز الطائفيّ. وقد أدى ذلك، بدوره، إلى نتائج جديدة على المجتمع السياسيّ، ولاسيما انخراط فئاتٍ مهنيةٍ جديدة، مثل الأطباء والكتاب والمحامين، في صد القمع، واستحداث روابطٍ وتجمّعاتٍ داخل البحرين وخارجها دعماً للمطالب المرفوعة.

- استمرارية الاحتجاجات، بموازاة الفعل السياسيّ الذي تمارسه النخب والجمعيات المعارضة. الجدير ذكره أنّ هذه الاستمرارية تصل بعمقها التاريخيّ إلى ثلاثينيات القرن الماضي، وإلى مرحلة الاستقلال وما تلاها من مطالباتٍ ومصادماتٍ انتهت بميثاق العمل الوطنيّ (٢٠٠١) الذي لم يفلح في إخفاء الأزمات المتلاحقة، وانتهاءً بحركة الاحتجاج في ١٤ فبراير ٢٠١١.

يقودنا الدمج بين البعدين إلى ربط الأحداث بسياقٍ مشابهٍ لمسار تفسير الربيع العربيّ، وهو غياب أصل المواطنة، وتراكم الممارسات التدخلية، بما يجعل من «الدولة» عبئاً يفيض بالإكراه والقسر بدلاً من تحقيق العدالة والحماية للمواطنين. في ظلّ ذلك، تتحوّل ثروات البلاد من مواردٍ للتنمية الوطنية إلى مواردٍ لتنمية الولاء الشخصي ولبناء شبكات الدعم للحكومة. والنتيجة المتوقعة هي أنّ طابع الممارسات لن يكون خارج العنف المنظم وطنيان التمييز الطائفيّ والعرقّي، ومن ثمّة تشكيل العصبية المجتمعية على أسس الصراع والحرب، بدلاً من السلام والمواطنة. لقد بُنيت الدولة في البحرين على أساس سيطرة السلطة الحاكمة،

– المستوى الشكلي الذي صدر من خلاله دستور ٢٠٠٢. فقد قام الملك حمد بإصداره بصورة منفردة، ومن دون الرجوع إلى القاعدة الشعبية؛ وهو ما سحب موضوع التعاقد السياسي بين الشعب والنظام، بعد أن كان قائمًا في صيغة دستور ١٩٧٣. وبدلاً من حسم إشكالية السلطة عبر توظيف التصويت على ميثاق العمل الوطني (فبراير ٢٠٠١) لصالح الانتقال الديمقراطي، شوّهت العملية الديمقراطية، وسوّقت حكوميًا على أنها تصويت على الملكية المطلقة، وإعطاء الملك الصلاحيات الكاملة لتدبير ما يراه مناسبًا

– مستوى ما يحتويه دستور ٢٠٠٢ من نصوص تشرعن المركزية وتلغي الإدارة الشعبية. فقد أرسى ركائز الحكم التسلطي، حيث التأسيس لانفراد الملك في إدارة البلاد، ومن دون الحاجة إلى الرجوع إلى القطاعات الشعبي. ومنح الملك صلاحيات مطلقة في الإمساك بالسلطة التنفيذية. وحجم السلطة التشريعية، وشلها عمليًا من خلال إشراك مجلس الشورى المعين في معظم صلاحيات مجلس النواب المنتخب، بل وتبعية الأخير للأول عند اجتماعهما. ووافق ذلك خلل واضح في رسم الدوائر الانتخابية لتفرض تلقائيًا مجلسًا لا يمثل إرادة الشعب.

لقد أغلق هذا الانقلاب الدستوري الطريق أمام التحول إلى المملكة الدستورية التي نصّ عليها ميثاق العمل الوطني، وذلك من خلال استعصاء إدخال أي تعديل دستوري بعيدًا عن الرغبة الملكية. وفي النتيجة، فإن الدستور الانفرادي أسس لمركزية سياسية صلبة ومقننة.

ثانيًا: الفراغ الحقوقي في نصوص الدستور. الدستور الجديد لا يمثل سوى وثيقة استثنائية غير ملزمة في الكثير من جوانبها ومقتضياتها، ولا تقيّد الحاكم، وتترك له حق تعيين مناطق سلطته بنفسه. هناك تخصيص على مجموعة كبيرة من الحقوق، لكنها مجردة من ضمانات التطبيق، لارتهاؤها بقوانين تُصدرها السلطة التنفيذية حصراً، وبالشكل الذي تراه مناسباً، وإن تعارضت مع اتفاقيات حقوقية وقعت عليها الحكومة، أو تعارضت مع النص الدستوري في الحقوق.

كان من المفترض أن تدعم القوانين التي أصدرها الملك التحول الديمقراطي في البحرين، ولكنها

تحولت إلى قوانين مقيدة للعملية الديمقراطية، وحولت النظام السياسي إلى نموذج واضح لـ «التسلطية التنافسية»، حيث الانفتاح السياسي المحدود لكن المُلجَم بواقع موقو لأي حركة إلى الأمام.

فعلى سبيل المثال، تُردّ عبارة «حق حرية التعبير» في الدستور؛ إلا أن قانون المطبوعات وقانون العقوبات يُضلّصان تلك الحرية، ويجعلانها مطاطية جدًا. وكذلك الحال مع «حق التجمع»، وتكوين الجمعيات والأحزاب. وقد استفادت الحكومة من هذا الفراغ الحقوقي في تحقيق المركزية السياسية من جهة، وتمييع الحقوق التي نصّ عليها الدستور من جهة ثانية. وأدت هذه العملية إلى إلغاء المواطنة الكاملة، واستبدالها بمواطنة ناقصة، هي مواطنة الرعايا.

ثالثًا: العقيدة الأمنية الجديدة. اكتسبت العقيدة الأمنية لأجهزة الأمن البحرينية سمعة سيئة جدًا منذ بداية تشكيلها في عشرينيات القرن الماضي، حين تأسست أول فرقة للشرطة عوضًا مما كان يُطلق عليه «الفداوية» (الميليشيا غير النظامية التي تحمي الحاكم). وبحسب قانون الأمن العام، فإن قوات الأجهزة الأمنية لها حرية شبه مطلقة في التعامل مع السياسيين. وقد برهنت الأحداث طوال العقود المختلفة على تنامي قوة هذه الأجهزة وتحكمها في كثير من مفاصل مؤسسات الدولة. كما يسمح قانون «قوة دفاع البحرين» لأعضاء هذه القوات بالتدخل في الشؤون الداخلية ومساندة قوات الأمن الداخلي، بما يؤكد الهاجس الأمني المسيطر على صانع القرار في الدولة.

كان جهاز الاستخبارات وأجهزة أمن الدولة تعمل بكفاءة عالية في ملاحقة الناشطين السياسيين وتعذيبهم، ونتج من تلك الممارسات سقوط عشرات الضحايا. وجاء قانون ٥٦ لعام ٢٠٠٢ ليعفي المتسببين في قتل متظاهرين وتعذيب سجناء سياسيين من الملاحقة القضائية. بل إن الملك منح ترقية للعديد من الأشخاص المتهمين في قضايا تعذيب – وهو ما رسّخ مجددًا العقيدة الأمنية السيئة، وهي الفرار من الملاحقة القضائية.

تعززت العقيدة الأمنية مع صدور مرسوم تشكيل جهاز الأمن الوطني، وهو النسخة البديلة – بل الأسوأ – لجهاز أمن الدولة. ويسمح قانون هذا الجهاز لأعضائه بممارسة أدوار واسعة، تطاول أي جهاز أمني آخر؛ فقد منحوا صفة القبض القضائي، وليست لديهم مسؤولية تُذكر أمام وزير الداخلية. وذلك ما يُعطيهم طابعًا منفردًا ومستقلًا عن الهرم الأمني، ويخضع في توجيهاته للديوان الملكي مباشرة، ويتبع رسميًا لرئيس الوزراء، عم الملك. وقد دلت الأحداث الأمنية التي تكاثرت بعد تشكيل هذا الجهاز (٢٠٠٦-٢٠١١) على أنه يسير وفق رؤية طائفية بالدرجة الأولى، ويعتمد أساليب ممنهجة في التعذيب الوحشي.

رابعًا: القضاء المنحاز. تقع السلطة القضائية في البحرين تحت سيطرة الملك؛ فهو من يُعين القضاة ويعفيهم من مناصبهم، ويتم ذلك بالتشاور «الشكلي» مع مجلس القضاء الأعلى، الذي يُشكله الملك أيضًا. ويفضي ذلك إلى تسفيه القول إن القضاء خارج إرادة الملك – كما يشاع في الهروياغندا الرسمية. والواضح أن مشروع الإصلاح السياسي لم يُحرر السلطة القضائية من هذا الارتهاق، بل عزّزها على نحو مقنن، الأمر الذي يجعل من القضاء – بشعبه المُدرّج عليه لاحقًا، مثل شعبة النيابة العامة – سلطة غير مستقلة عمليًا... علمًا أن وكلاء النيابة يصدر بحقهم مرسوم ملكي يقضي بتعيينهم وترقيتهم. ويلاحظ أن تعيين القضاة لا يقوم على اعتبارات الكفاءة، ويؤثر معيار الطائفية والانتساب العائلي بدرجة أساسية على شغل الوظائف القضائية.



خامساً: التجنيس السياسي. قبل مشروع ميثاق العمل الوطني، كانت البحرين تعاني مشكلة «البدون» (المحرومين من الجنسية)، وكان الغالب على هذه الفئة الأفراد المنحدرين من أصول إيرانية، ومن الطائفة الشيعية. وبحسب قانون اكتساب الجنسية البحرينية الصادر عام ١٩٦٣، فإنه يحق للملك أو الأمير منح الجنسية وإن غابت الشروط الصعبة التي يشترطها قانون الجنسية (١٥ سنة للعربي و٢٠ سنة لغير العربي). وعبر هذه الصلاحية تم تجنيس الكثير من فئة البدون، بالإضافة إلى أعداد من العرب الوافدين أو الأجانب (غلب عليهم انتمائهم إلى الطائفة السنّية). ما أثار القلق هو إقدام الحكومة على منهجة التجنيس لأغراض سياسية، ويهدف تغيير التركيبة الديمغرافية للبحرين، وتحويل الأثرية الشيعية إلى أقلية عددية؛ وهو مخطط تم عبر الديوان الملكي.

استهدف التجنيس الممنهج العاملين في الأجهزة الأمنية بخاصة، تفادياً للتعارض الدستوري الذي لا يجيز استخدام الأجانب في الأجهزة الأمنية إلا في حالات طارئة، في حين أن الغالب على أفراد تلك الأجهزة هو الطابع الأجنبي. وإذا ما تم تقدير أعداد هؤلاء بأكثر من عشرين ألفاً قبل ٢٠٠٧، فإن غالبيتهم نالوا الجنسية بقرارات ملكية، ومن دون الرجوع إلى وزارة الداخلية (الجهة المشرفة على منح الجنسية). أشارت قضية التجنيس السياسي الكثير من الجدل من دون أن تبادر الجهات المعنية إلى تقديم ما يمكن التسليم به؛ بل هي دخلت في برامج دفاعية لتبرير عملية التجنيس، وتوفير معلومات لا يمكن الوثوق بها، والأثر المهم الذي لحق بقرار التجنيس السياسي هو الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية التي يحصل عليها المتجنسون حديثاً، مقابل تسرّ أوضاع المواطنين. ومع الوقت، تعزّز واقع أن المجنسين، وبخاصة المنتمون إلى الأجهزة الأمنية، يُشكلون قوة سياسية وأمنية متفردة، لها مزايا تفوق مزايا المواطنين.

ويزيد من حدة قلق الشيعة أنهم يرون أن التجنيس يتم لأغراض تتعلق بطمس هويتهم، وتحويلهم إلى أقلية غير مؤثرة. وفي العموم، أصبح التجنيس السياسي ملقاً ساخناً بامتياز في جميع الأزمان الجديدة التي تلحق بالبلاد، وكان عاملاً آخر من عوامل الثورة.